



بيان صحفي

ماس يعقد ورشة عمل لمناقشة وعرض نتائج دراسته حول "نقص المهارات وفجوتها في القطاع الصناعي في الأراضي

الفلسطينية المحتلة"



رام الله، الأربعاء الموافق 2019/4/10: عقد معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) في مقره برام الله اليوم الأربعاء ورشة لمناقشة نتائج دراسة أعدها حول "نقص المهارات وفجوتها في القطاع الصناعي في الأراضي الفلسطينية المحتلة". تم إعداد هذه الدراسة ضمن مجموعة من الدراسات الخاصة بأولويات مؤسسات السلطة الوطنية التي يعدها المعهد في إطار برنامج التعاون مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. وقام بإعداد الدراسة مدير البحوث في المعهد د. بلال فلاح، فيما عقب عليها كل من السيد سامر سلامة وكيل وزارة العمل، والدكتور عودة زغموري الأمين العام للاتحاد العام للصناعات الفلسطينية. أدار الجلسة السيد رجا الخالدي منسق البحوث في ماس. كما شارك في الورشة مهتمون من القطاعين العام والخاص وذوي الاختصاص والخبرة.

وفي عرضه للدراسة، بين فلاح أن الهدف من الدراسة هو فحص مدى توفر المهارات الفنية المطلوبة من قبل منشآت القطاع الصناعي الفلسطيني والتعرف على طبيعة هذه المهارات والطرائق المتبعة لتوفيرها. وبذلك سعت الدراسة الى تحديد

عدد من السياسات الخاصة برفد القطاع الصناعي الفلسطيني بالقوى العاملة التي تملك المهارات المطلوبة في سوق العمل وتمكينها من التعامل مع متغيرات الإنتاج بهدف تمكين المنشآت الصناعية من إنتاج سلع ذات تنافسية عالية. أظهرت نتائج الدراسة أسباب صعوبة ملء الشواغر، بحسب رأي المشغلين لدى المنشآت في الضفة الغربية، والتي تضم بحسب الأهمية ندرة المتقدمين الذين يملكون المهارات والخبرات اللازمة، وتسرب العمال إلى سوق العمل الإسرائيلي، يليها وبفارق كبير عدم توفر التخصصات في المؤسسات الأكاديمية. أما في قطاع غزة، فتشير النتائج إلى أن الأسباب تتعلق في معظمها أيضاً بندرة المتقدمين الذين يملكون المهارات والخبرات اللازمة، وعدم موازنة مهارات الخريجين لاحتياجات سوق العمل مع تباين في الأسباب بحسب القطاعات الصناعية. وفيما يتعلق بوجهة نظر الباحثين عن عمل في القطاع الصناعي تظهر النتائج، بحسب بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أن الغالبية العظمى منهم، سواء في الضفة الغربية أو في قطاع غزة، يرون أن عدم توفر فرصة عمل مناسبة هو السبب الأهم. ويعكس التباين في آراء الطرفين نقص في المعلومات لدى كل طرف حول كيفية الوصول للآخر. كما بينت الدراسة وجود عدم تطابق بين طرق البحث عن عمل من قبل الأفراد وملء الشواغر من قبل المشغلين، مما يدل على وجود مشاكل في التواصل بين الطرفين، ويساهم في تعميق نقص المهارات وفجوتها. وأشارت الدراسة إلى واقع انتشار تدريب العاملين في منشآت القطاع الصناعي، وبينت أن معظم المنشآت لا تلجأ للتدريب للتعامل مع إشكالية فجوة المهارات.

وتقترح الدراسة عدداً من التوصيات في مجال تسهيل المطابقة (matching) بين المشغلين والباحثين عن عمل عن طريق تفعيل نظام معلومات سوق العمل الفلسطيني بشكل يضمن توفير خدماته على نطاق واسع ودعم المبادرات، الأهلية أو الخاصة، ذات العلاقة. كما توصي الدراسة بتحسين شروط العمل، بحسب قانون العمل الفلسطيني، وإلزام المنشآت بتطبيقها للحد من تسرب العاملين إلى سوق العمل الإسرائيلي وجذب العمال المهرة للعمل في القطاع الصناعي. كما أوصت الدراسة بتفعيل دور التجمعات العنقودية والاتحادات التخصصية والغرف التجارية في التعامل مع التحديات الخاصة بتدريب العاملين وتأهيلهم.

وفي تعقيبه على الدراسة، أكد سلامة على أهمية الدراسة في توفير قاعدة بيانات عن المهارات المطلوبة في القطاع الصناعي. وضرورة دعم التدريب المهني وأهمية الشراكة مع القطاع الخاص بخصوص توفير المهارات الفنية وعرض جهود وزارة العمل في هذا المجال.

من جانبه أكد زغموري على أهمية دور الحكومة في صياغة وتنفيذ السياسات المحفزة للقطاع الصناعي للتعامل مع فجوة ونقص المهارات. ومن بين السياسات التي اقترحها إعفاء نفقات التدريب من الضرائب المترتبة على أصحاب المنشآت. ومن جهة أخرى شدد الحضور، بناء على نتائج الدراسة، على أهمية اصلاح التعليم في فلسطين والتركيز على التواصل بين القطاع الخاص والمؤسسات التعليمية للتعامل مع المهارات المطلوبة في سوق العمل وتأهيل الكادر الأكاديمي للتعامل مع المستجدات التكنولوجية للقطاع الصناعي.